International Journal of Educational Sciences and Arts (IJESA)
Vol. (4), No. (6)
IJESA
June 2025
المجلة الدولية للعلوم التربوية والآداب
الإصدار (4)، العدد (6)

الاستثمار كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة بإدارات التعليم العام: تصور مقترح

نسرين محمد سمان الصبحي
باحثة دكتوراه الفلسفة في التربية تخصص الإدارة والإشراف التربوي، كلية التربية، جامعة الملك خالد، المملكة العربية السعودية
nesreenss86@gmail.com

السيد السيد محمود البحيري
المشرف الأكاديمي، أستاذ الإدارة والتخطيط التربوي واقتصاديات التعليم، كلية التربية، جامعة الملك خالد، المملكة العربية السعودية

الملخص

استهدفت الدراسة التعرف على أثر الاستثمار في تحقيق التنمية المستدامة بإدارات التعليم العام في مدينة تبوك واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي واستخدمت أسلوب العينات العشوائية البسيطة وبلغ عدد أفراد عينة الدراسة 399 فرد من العاملين في إدارات التعليم العام في مدينة تبوك وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج وهي وجود مستوى متوسط للاستثمار في التعليم وكذلك وجود مستوى متوسط لتحقيق التنمية المستدامة بإدارات التعليم العام في مدينة تبوك وتبين وجود تأثير ذي دلالة إحصائية للاستثمار في تحقيق التنمية المستدامة بإدارات التعليم العام في مدينة تبوك وأوصت الدراسة بضرورة العمل على إصدار وتفعيل التشريعات والقوانين التي تشجع الاستثمار في العملية التعليمية والاهتمام بالعمل على دمج منظمات المجتمع المحلي والمنظمات غير الربحية في العملية التعليمية والعمل على تطوير استراتيجيات تمويل مبتكرة تساهم في توفير الدعم المالي الكافي والدائم للمدارس والمؤسسات التعليمية والعمل على تعزيز دور المدارس في تعزيز الوعي البيئي والمجتمعي لدى المعلمين والطلاب.

الكلمات الدلالية: الاستثمار، التنمية المستدامة، إدارات التعليم، منطقة تبوك.

International Journal of Educational Sciences and Arts (IJESA)
Vol. (4), No. (6)
IJESA
June 2025
المجلة الدولية للعلوم التربوية والآداب
الإصدار (4)، العدد (6)

Investment as an entry point for achieving sustainable development in public education departments: A proposed vision

Nesreen Mohamed Samman Alsubhi
PhD researcher in Education, specializing in Educational Administration and Supervision, College of Education, King Khalid University, Kingdom of Saudi Arabia

Elsayed Elsayed Mahmoud Alheheeri
Academic Supervisor, Professor of Educational Administration and Planning and Educational Economics, College of Education, King Khalid University, Kingdom of Saudi Arabia

Abstract

The study aimed to identify the impact of investment on achieving sustainable development in public education departments in Tabuk. The study adopted a descriptive-analytical approach and used a simple random sampling method. The study sample consisted of 399 individuals working in public education departments in Tabuk. The study reached a set of results, including an average level of investment in education, as well as an average level of achieving sustainable development in public education departments in Tabuk. It also demonstrated a statistically significant impact of investment on achieving sustainable development in public education departments in Tabuk. The study recommended the need to issue and implement legislation and laws that encourage investment in the educational process, focus on integrating local community organizations and non-profit organizations into the educational process, and work to develop innovative financing strategies that contribute to providing adequate and sustainable financial support to schools and educational institutions. It also sought to strengthen the role of schools in promoting environmental and community awareness among teachers and students.

Keywords: Investment, Sustainable Development, Education Departments, Tabuk Region.

International Journal of Educational Sciences and Arts (IJESA)
Vol. (4), No. (6)
IJESA
June 2025
المجلة الدولية للعلوم التربوية والآداب
الإصدار (4)، العدد (6)

الفصل الأول: مدخل إلى البحث

مقدمة البحث

يُعتبر الاستثمار في التعليم أحد الركائز الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة، حيث يسهم في تحسين جودة التعليم وتطوير الموارد البشرية وتعزيز القدرات المؤسسية لإدارات التعليم العام في ظل التحديات المتزايدة التي تواجه قطاع التعليم، يبرز الاستثمار كأداة رئيسية لتوفير بيئة تعليمية مستدامة تتماشى مع متطلبات المستقبل، ووفقًا لتقرير البنك الدولي (World Bank, 2022)، فإن تعزيز الاستثمارات في قطاع التعليم يؤدي إلى رفع معدلات التحصيل الأكاديمي وتحسين المهارات الإنتاجية للأفراد، مما ينعكس إيجابًا على الاقتصاد الوطني، كما يشير الحربي (2021) إلى أن الاستثمار الفعّال في التعليم يسهم في تحقيق المساواة التعليمية وتحسين مخرجات التعلم.

مشكلة البحث

على الرغم من إدراك أهمية الاستثمار في تحقيق التنمية المستدامة، لا تزال العديد من إدارات التعليم العام تعاني من تحديات في تأمين الموارد المالية وتوجيهها بفعالية نحو تحسين جودة التعليم، تتمثل مشكلة البحث في كيفية تحقيق التنمية المستدامة في إدارات التعليم العام من خلال استراتيجيات استثمارية فعالة (المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، 2023)، كما يشير العتيبي (2021) إلى أن ضعف التمويل والاستثمار غير الموجه بفعالية يشكلان تحديًا رئيسيًا أمام تحقيق الاستدامة في التعليم.

أسئلة البحث

1. ما هو مستوى الاستثمار في التعليم بإدارات التعليم العام في مدينة تبوك؟
2. مستوى تحقيق التنمية المستدامة بإدارات التعليم العام في مدينة تبوك؟
3. ما هو أثر الاستثمار في تحقيق التنمية المستدامة بإدارات التعليم العام في مدينة تبوك؟

أهداف البحث

تستهدف الدراسة صياغة تصور مقترح للاستثمار كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة بإدارة التعليم العام بمنطقة تبوك، من خلال:

1. التعرف على مستوى الاستثمار في التعليم بإدارة التعليم العام في مدينة تبوك.

2. تحديد الإطار الفلسفي للتنمية المستدامة في إدارة التعليم.
3. تحديد التجارب الرائدة في الاستثمار كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة.
4. الكشف عن القوى المؤثرة على الاستثمار.
5. تحديد المعوقات التي تحول دون الاستثمار.

أهمية البحث

يُعد الاستثمار في قطاع التعليم أحد العوامل الحاسمة في تحقيق التنمية المستدامة، حيث يسهم في تعزيز جودة التعليم، وتحقيق العدالة التعليمية، وضمان استدامة الموارد المخصصة لهذا القطاع الحيوي، تتزايد الحاجة إلى استراتيجيات استثمارية فعالة في إدارات التعليم العام لمواكبة التغيرات السريعة في متطلبات سوق العمل والتطور التكنولوجي، مما يبرز أهمية البحث في هذا المجال، يهدف هذا الجزء إلى توضيح الأهمية العلمية والعملية للاستثمار في التعليم، مع التركيز على دوره في تحقيق تنمية مستدامة طويلة الأجل.

- **الأهمية العلمية:**

1. يسهم البحث في سد الفجوة المعرفية المتعلقة بأثر الاستثمار على تحقيق الاستدامة في قطاع التعليم، من خلال تقديم تحليل متعمق لآليات التمويل والتحديات المرتبطة به.
2. يعمل البحث على توضيح العلاقة بين استراتيجيات الاستثمار المختلفة والاستدامة المالية للإدارات التعليمية، مما يدعم تطوير نظريات حديثة في مجال الاقتصاد التعليمي.
3. يُعد البحث مرجعًا أكاديميًا يساعد الباحثين وصناع القرار على فهم تأثير الاستثمار في التعليم، مما يعزز من تبني سياسات تعليمية قائمة على الأدلة.
4. يساعد البحث في وضع معايير لتقييم مدى نجاح الاستثمارات في التعليم وتأثيرها على جودة المخرجات التعليمية، مما يمكن من تطبيق نماذج تمويل أكثر كفاءة واستدامة.

- **الأهمية العملية:**

1. **تحسين جودة العملية التعليمية:** يمكن للاستثمار الموجه في التعليم أن يسهم في توفير بيئة تعليمية حديثة ومتطورة، من خلال توفير الموارد المالية والتقنية اللازمة، مما يؤدي إلى تحسين أداء الطلاب والمعلمين على حد سواء.
2. **تعزيز الكفاءة الإدارية في إدارات التعليم العام:** يدعم الاستثمار في تطوير الكوادر البشرية والتقنيات الإدارية الحديثة، مما يساعد على رفع كفاءة إدارات التعليم العام في التخطيط وإدارة الموارد التعليمية بفعالية.

3. **دعم الابتكار في المناهج والبرامج التعليمية:** يؤدي الاستثمار في البحث والتطوير إلى تحديث المناهج الدراسية وتطوير برامج تعليمية تتماشى مع متطلبات التنمية المستدامة وسوق العمل المستقبلي.
4. **تطوير البنية التحتية التعليمية بشكل مستدام:** يسهم الاستثمار في بناء وتحديث المدارس وفق معايير بيئية مستدامة، مما يضمن استدامة المنشآت التعليمية وتقليل الأثر البيئي السلبي، مثل استخدام الطاقة المتجددة وتحسين كفاءة استهلاك الموارد.
5. **زيادة القدرة الاستيعابية للمؤسسات التعليمية:** يساعد الاستثمار في توسيع المدارس وبناء مرافق جديدة على تلبية الطلب المتزايد على التعليم، مما يضمن وصول عدد أكبر من الطلاب إلى فرص تعليمية مناسبة، وخاصة في المناطق النائية.

حدود البحث

- **الحدود الموضوعية**: تقتصر الدراسة على دراسة العلاقة بين الاستثمار (كمدخل) والتنمية المستدامة (كناتج) في إدارات التعليم العام، مع اقتراح تصور تطبيقي لتحقيق التنمية المستدامة من خلال الاستثمار.
- **الحدود البشرية**: شملت الدراسة العاملين في إدارات التعليم العام بمدينة تبوك من موظفين وإداريين، ويبلغ عدد أفراد العينة (399) فردًا.
- **الحدود المكانية**: تُطبق الدراسة في إدارات التعليم العام بمدينة تبوك في المملكة العربية السعودية.
- **الحدود الزمنية**: أُجريت الدراسة خلال العام 2025م.

مصطلحات البحث

الاستثمار:

التعريف الاصطلاحي: يعرف الاستثمار بأنه "الإنفاق على الأصول أو الأنشطة التي تُتوقع منها منافع مستقبلية، سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو تعليمية" (بخنوش، 2007، ص: 47).

التعريف الإجرائي: يقصد بالاستثمار كل الجهود المبذولة من قبل إدارات التعليم العام بمدينة تبوك لجذب الموارد المالية والبشرية والتقنية وتوظيفها في العملية التعليمية بهدف تحقيق الأهداف التعليمية والتنموية.

التنمية المستدامة:

التعريف الاصطلاحي: تعرف التنمية المستدامة بأنها "عملية تطوير تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتهم" (عبد المسيح، 2017، ص: 35).

التعريف الإجرائي: يقصد بالتنمية المستدامة مدى قدرة إدارات التعليم العام بمدينة تبوك على تحقيق التوازن بين الجوانب البيئية، والاجتماعية، والاقتصادية في ممارساتها التعليمية لضمان استمرارية جودة التعليم وفاعليته مستقبلاً.

إدارات التعليم العام:

التعريف الاصطلاحي: هي المؤسسات الحكومية المسؤولة عن الإشراف الإداري والفني على التعليم في مراحل التعليم العام، والتي تشمل التعليم الابتدائي والمتوسط والثانوي (وزارة التعليم السعودية، 2022).

التعريف الإجرائي: تشير إدارات التعليم العام إلى الجهات التعليمية الرسمية في مدينة تبوك التي تمثل البيئة الإدارية والوظيفية لعينة الدراسة.

الفصل الثاني: أدبيات الدراسة

تمهيد:

يتناول هذا الفصل الإطار النظري والدراسات السابقة وينقسم الفصل إلى مبحثين رئيسيين، يركز أولهما على الاستثمار في التعليم من حيث المفهوم والأبعاد والأنواع، إضافة إلى العوامل المؤثرة فيه، مع الاستعانة بعدد من الدراسات السابقة التي تناولت هذه العناصر أما المبحث الثاني فيتناول مفهوم التنمية المستدامة في إدارات التعليم العام، من خلال توضيح التعريفات المرتبطة بها، وتسليط الضوء على أهميتها، وأهدافها، والمعوقات التي قد تحول دون تحققها داخل إدارات التعليم، كما يتضمن هذا المبحث الدراسات السابقة التي تناولت هذه العناصر بهدف الاستفادة من نتائجها وتوصياتها.

المبحث الأول: الاستثمار في التعليم

مفهوم الاستثمار في التعليم:

يُعرف الاستثمار في التعليم بأنه تخصيص الموارد المالية، المادية، والبشرية بهدف تحسين جودة التعليم، وزيادة كفاءته، وتحقيق التنمية المستدامة حيث يتضمن هذا الاستثمار عدة محاور رئيسية، مثل تمويل

البنية التحتية التعليمية، تطوير المناهج، تأهيل وتدريب المعلمين، وتعزيز البحث العلمي في المجال التربوي، ووفقًا لمنظمة اليونسكو (UNESCO, 2022)، فإن الاستثمار الفعّال في التعليم يؤدي إلى تحسين مخرجات التعلم، وتقليل الفجوة التعليمية بين الفئات المجتمعية المختلفة، مما يسهم في بناء مجتمعات أكثر تطورًا واستدامة.

أبعاد الاستثمار في التعليم:

1. **تمويل البنية التحتية التعليمية:** يشمل الاستثمار في البنية التحتية بناء مدارس حديثة، وتجهيزها بالمرافق الضرورية مثل المختبرات، والمكتبات، والقاعات الذكية، بما يضمن بيئة تعليمية ملائمة للطلاب والمعلمين، كما أن تحديث المدارس وفقًا للمعايير البيئية يسهم في تحقيق الاستدامة وتقليل البصمة الكربونية للمؤسسات التعليمية (البنك الدولي، 2022).
2. **تدريب وتأهيل المعلمين:** يُعد المعلمون من أهم العوامل المؤثرة في جودة التعليم، لذا فإن الاستثمار في تدريبهم المستمر يضمن تحسين أساليب التدريس، وتعزيز قدرتهم على توظيف التكنولوجيا الحديثة في التعليم، ووفقًا لتقرير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD, 2020)، فإن البرامج التدريبية التي تستهدف تطوير مهارات المعلمين تؤدي إلى نتائج إيجابية على مستوى تحصيل الطلاب وقدرتهم على التفكير النقدي والإبداعي.
3. **تطوير المناهج والبرامج التعليمية:** يُعد تحديث المناهج الدراسية أحد الجوانب الأساسية للاستثمار في التعليم، حيث يضمن تزويد الطلاب بالمعارف والمهارات التي تتماشى مع احتياجات سوق العمل المستقبلي، وفقًا لوزارة التعليم السعودية (وزارة التعليم، 2023)، فإن تطوير المناهج بناءً على المعايير العالمية يعزز من قدرة الطلاب على التكيف مع متغيرات العصر، ويدعم التفكير الابتكاري لديهم، مما يسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
4. **الاستثمار في التكنولوجيا التعليمية:** مع تطور التقنيات الحديثة، أصبح من الضروري توظيف الأدوات الرقمية في العملية التعليمية، مثل التعلم الإلكتروني، والواقع الافتراضي، والذكاء الاصطناعي في التعليم ووفقًا لتقرير صادر عن اليونسكو (UNESCO, 2023)، فإن استخدام التكنولوجيا في التعليم يزيد من فاعلية التعلم، ويوفر بيئة تفاعلية تمكّن الطلاب من استكشاف المفاهيم العلمية بشكل أكثر عمقًا.
5. **تعزيز البحث العلمي والابتكار في التعليم:** يشمل الاستثمار في البحث العلمي تطوير أساليب التدريس المبتكرة، ودراسة أفضل الممارسات التعليمية، مما يساهم في تحسين النظم التعليمية وتعزيز

استدامتها، كما أن دعم المشاريع البحثية التي تركز على تحسين جودة التعليم يسهم في تقديم حلول عملية للتحديات التي تواجه هذا القطاع (صندوق النقد الدولي، 2021).

أنواع الاستثمار في التعليم:

- الاستثمار الحكومي: يتمثل في الإنفاق العام على التعليم، مثل بناء المدارس وتوفير الموارد التعليمية (OECD, 2020).
- الاستثمار الخاص: يشمل مشاركة القطاع الخاص في تمويل التعليم من خلال الشراكات أو تقديم المنح الدراسية (IMF, 2021).
- الاستثمار المجتمعي: يضم مساهمات المجتمع المحلي والمنظمات غير الربحية في دعم التعليم (البنك الدولي، 2022).
- الاستثمار التكنولوجي: يركز على دمج التكنولوجيا الحديثة في النظام التعليمي لرفع كفاءته (العنزي، 2021).

العوامل المؤثرة في الاستثمار في التعليم:

يُعد الاستثمار في التعليم عملية ديناميكية تتأثر بعدة عوامل تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على مستوى وحجم التمويل الموجه لهذا القطاع، وتلعب العوامل الاقتصادية، والسياسية، والتكنولوجية، والاجتماعية دورًا حاسمًا في تحديد مدى فعالية الاستثمار في التعليم، وقدرته على تحقيق الأهداف التنموية المستدامة، فيما يلي تفصيل لأبرز هذه العوامل وتأثيرها على الاستثمار التعليمي:

- **السياسات الحكومية والتشريعات:**

تُعد السياسات الحكومية والتشريعات من العوامل الأساسية التي تؤثر على الاستثمار في التعليم، حيث تحدد القوانين الإطار العام لتمويل المؤسسات التعليمية، وآليات تنفيذ المشروعات، وأولويات الإنفاق، وتقوم الحكومات بوضع خطط طويلة الأجل لتطوير التعليم وفقًا لمتطلبات التنمية الوطنية، مما يؤثر على طبيعة الاستثمارات في هذا المجال.

وفقًا لتقرير صادر عن وزارة التعليم السعودية (وزارة التعليم، 2023)، فإن السياسات التعليمية الواضحة والتشريعات الداعمة للاستثمار في التعليم، مثل تشجيع الشراكات بين القطاعين العام والخاص، تسهم في

جذب الاستثمارات وتحسين جودة التعليم، على سبيل المثال فإن التوجه نحو خصخصة بعض الخدمات التعليمية، أو تقديم حوافز للمستثمرين في هذا القطاع، قد يسهم في زيادة التمويل المتاح وتحقيق أهداف التعليم المستدام.

- **الموارد المالية المتاحة:**

تعتمد مستويات الاستثمار في التعليم على حجم الميزانيات المخصصة من قبل الحكومات، والدعم المالي المقدم من الجهات المانحة، والمؤسسات الخيرية، والمنظمات الدولية، كلما زادت المخصصات المالية لقطاع التعليم، ارتفعت جودة البنية التحتية، وتحسنت ظروف التدريس، وزادت فرص البحث والتطوير في المؤسسات التعليمية، ووفقًا لتقرير صادر عن المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (ALECSO, 2023)، فإن الفجوات في التمويل التعليمي بين الدول تؤدي إلى تفاوت في جودة التعليم، حيث تعتمد بعض الدول على مساعدات خارجية لدعم برامج التعليم الأساسي والعالي، في حين تستثمر دول أخرى مبالغ ضخمة في البحث والتطوير لتعزيز تنافسية نظمها التعليمية، ويُعتبر توزيع الموارد المالية بشكل عادل بين المناطق الحضرية والريفية تحديًا رئيسيًا يجب مراعاته عند وضع استراتيجيات الاستثمار في التعليم.

- **التقدم التكنولوجي:**

يُعد التطور التكنولوجي من العوامل الحاسمة التي تؤثر على الاستثمار في التعليم، حيث يوفر أدوات تعليمية متطورة، مثل التعلم الإلكتروني، والواقع الافتراضي، والذكاء الاصطناعي، مما يزيد من كفاءة العملية التعليمية ويقلل من التكاليف التشغيلية طويلة الأمد، يمكن أن يسهم الاستثمار في التكنولوجيا في تحسين جودة التعليم، خاصة في المناطق النائية، من خلال توفير منصات تعليمية رقمية تقلل من الحاجة إلى البنية التحتية التقليدية.

ووفقًا لتقرير صادر عن اليونسكو (UNESCO, 2023)، فإن الاعتماد المتزايد على الحلول الرقمية في التعليم يخلق فرصًا جديدة للاستثمار، حيث يمكن للقطاعين العام والخاص تطوير تطبيقات ومنصات تعليمية تعزز من تجربة التعلم وتدعم التعليم المدمج، ومع ذلك يتطلب تحقيق الاستفادة القصوى من التكنولوجيا في التعليم توفير بنية تحتية رقمية متينة، وتدريب المعلمين على استخدامها بفعالية.

- **مشاركة القطاع الخاص:**

تُعد مشاركة القطاع الخاص من العوامل المهمة التي تؤثر على حجم ونوعية الاستثمار في التعليم، حيث يمكن للشراكات بين القطاعين العام والخاص أن تسهم في زيادة التمويل المتاح، وتحقيق نقلة نوعية في جودة التعليم، تشمل هذه الشراكات تمويل المدارس الخاصة، وبرامج المنح الدراسية، والاستثمار في مشاريع تعليمية مبتكرة، مثل المدارس الذكية والجامعات الرقمية.

ووفقًا لدراسة أجراها الراجحي (2021)، فإن استثمار القطاع الخاص في التعليم يمكن أن يعزز من فرص توفير تعليم عالي الجودة، خاصةً في الدول التي تعاني من محدودية الموارد الحكومية، ومن الأمثلة الناجحة على ذلك مبادرات الشراكة بين الحكومات وشركات التكنولوجيا الكبرى لتطوير حلول تعليمية رقمية، مما يتيح للطلاب فرصًا أوسع للوصول إلى التعليم الجيد، ومع ذلك فإن التوسع في الاستثمار الخاص في التعليم يتطلب تنظيمًا حكوميًا واضحًا لضمان العدالة في توفير الفرص التعليمية لجميع الفئات المجتمعية.

الدراسات السابقة

- **الدراسات السعودية:**

هدفت دراسة (الجهني، 2025) إلى التعرف على الخطة الاستراتيجية لخصخصة التعليم في المملكة العربية السعودية، من خلال تحليل توجهات الدولة نحو إشراك القطاع الخاص في تقديم الخدمات التعليمية ضمن إطار رؤية السعودية 2030 واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، واستندت إلى مراجعة الأدبيات الرسمية وتقارير وزارة التعليم، بالإضافة إلى تحليل السياسات المرتبطة بالتنمية المستدامة والخصخصة وتكون مجتمع الدراسة من الوثائق الرسمية والقرارات المتعلقة بالتعليم في المملكة، بينما شملت العينة محتوى خطط الخصخصة وتوجهاتها الاقتصادية. وتوصلت النتائج إلى أن خصخصة التعليم تسعى إلى تحسين جودة الخدمات التعليمية، ورفع كفاءة الإنفاق، وتوسيع قاعدة المستفيدين، إلا أن هناك تحديات تتعلق بالتنظيم، وضمان المساواة، والرقابة على أداء المؤسسات الخاصة وأوصت الدراسة بضرورة وضع أطر تشريعية صارمة لضمان جودة التعليم الخاص، وتوفير آليات للرقابة والمساءلة، وضمان فرص تعليمية عادلة لجميع الفئات الاجتماعية، إضافة إلى دعم البرامج التوعوية التي تشرح للمجتمع أهداف الخصخصة ومكاسبها طويلة المدى.

هدفت دراسة (عشري، 2025) إلى قياس فاعلية استخدام الأنشطة القائمة على منصات التعليم الإلكتروني في تنمية مهارات التواصل الشفهي باللغة الإنجليزية لدى طلاب كلية التربية، وذلك في ضوء نظرية البنائية الاجتماعية واعتمدت الدراسة على المنهج شبه التجريبي، حيث تم اختيار عينة من طلاب كلية التربية وقسمتهم إلى مجموعتين: تجريبية تعرضت لبرنامج تعليمي عبر المنصات الإلكترونية، وضابطة تلقت التعليم التقليدي وقد تم تطوير أداة لقياس مهارات التواصل الشفهي قبل وبعد التجربة، وتحليل النتائج باستخدام أدوات إحصائية أظهرت النتائج تحسنًا ملحوظًا في مهارات النطق والطلاقة والتفاعل لدى المجموعة التجريبية مقارنة بالمجموعة الضابطة، مما يدل على فاعلية البرنامج الإلكتروني كما بيّنت النتائج أن التعلم التفاعلي المعزز بالتكنولوجيا يرفع من دافعية الطلبة ويعزز تفاعلهم الاجتماعي، مما يدعم مبادئ نظرية البنائية الاجتماعية في التعلم وأوصت الدراسة بضرورة دمج أدوات التعليم الإلكتروني ضمن مناهج تعليم اللغات، وتدريب المعلمين على تصميم محتوى إلكتروني تفاعلي، وتطوير منصات محلية لدعم التعليم الجامعي.

هدفت دراسة (الغامدي، 2025) إلى التعرف على دور القيادة الناعمة في استثمار رأس المال الاجتماعي داخل مدارس التعليم الثانوي الحكومي بالمملكة العربية السعودية وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، مستندة إلى تحليل العلاقات بين أنماط القيادة الناعمة (مثل التفاهم والاحتواء وبناء العلاقات) وبين مكونات رأس المال الاجتماعي كالثقة والتعاون والروابط الاجتماعية داخل البيئة التعليمية وتكون مجتمع الدراسة من معلمات المدارس الثانوية الحكومية، وقد تم اختيار عينة عشوائية مكونة من عدد من المعلمات والإداريات، بهدف تمثيل البيئة المدرسية تمثيلاً دقيقًا وأظهرت النتائج وجود علاقة إيجابية قوية بين القيادة الناعمة واستثمار رأس المال الاجتماعي، إذ ساهمت ممارسات القائدات في تعزيز التعاون بين الكادر التعليمي والإداري، وخلق بيئة داعمة مبنية على الثقة والانفتاح في الاتصال كما أوصت الدراسة بضرورة تدريب القيادات التربوية على مهارات القيادة الناعمة، وتضمينها في برامج الإعداد القيادي التربوي، بالإضافة إلى تشجيع الممارسات الإدارية التي تعزز من بناء رأس المال الاجتماعي داخل المؤسسات التعليمية، مما ينعكس إيجابًا على تطوير الأداء التربوي والمؤسسي وبينت الدراسة أن القيادة الناعمة ليست فقط أسلوبًا إداريًا بل أداة فاعلة في بناء ثقافة مدرسية إيجابية.

هدفت دراسة (الجويعد، 2025) إلى اقتراح نموذج تقني لتحسين كفاءة الإنفاق في وزارة التعليم السعودية بما يسهم في تحقيق الاستدامة المالية، مستفيدة من التجارب والخبرات العالمية في هذا المجال واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والمنهج المقارن، وقامت بتحليل البيانات والممارسات المالية في قطاع

التعليم السعودي وشمل مجتمع الدراسة العاملين في وزارة التعليم والمختصين في التخطيط المالي والإداري، وتم اختيار عينة قصدية لتقديم تغذية راجعة دقيقة حول الآليات الحالية وتحديد أوجه القصور وكشفت النتائج عن قصور واضح في آليات ترشيد الإنفاق، وضعف التنسيق بين الجهات التنفيذية والمالية، كما بينت وجود حاجة ملحة للاستفادة من التقنيات الإدارية والمالية الحديثة مثل التقنية التعليمية، والرقمنة في توزيع الموارد وقد اقترحت الدراسة نموذجًا عمليًا يتضمن مراحل تشخيص الإنفاق، تحديد الأولويات، تطبيق الرقمنة، وتقييم الأداء بشكل دوري، مما يسهم في ضبط الهدر المالي وزيادة الكفاءة أوصت الدراسة بضرورة تبني النموذج المقترح في الوزارة، وتفعيل أدوات التقنية الحديثة في تحليل البيانات المالية، إلى جانب تدريب الكوادر على مفاهيم التمويل الأمثل والاستثمار في قطاع التعليم بما يعزز من تحقيق الاستدامة المالية.

- **الدراسات العربية:**

هدفت دراسة (سليمان، 2025) إلى التعرف على أهمية التعليم والتعلم من خلال العمل في تكوين رأس المال البشري، وذلك من خلال تحليل الدور الذي تلعبه المعرفة التطبيقية، والتدريب العملي، والمهارات المكتسبة عبر التجربة في تعزيز التنمية البشرية المستدامة واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وركزت على تحليل نظري وتجريبي للمفاهيم المرتبطة بالتعلم العملي ودوره في بناء الكفاءات البشرية وقد تمثلت عينة الدراسة في مراجعة أدبيات مختارة من المجتمع الأكاديمي المتخصص في قضايا التعليم والتعلم، والتنمية المستدامة، والموارد البشرية واستند الباحث إلى تحليل محتوى مستندات وتقارير تعليمية وتجريبية ومقارنة تجارب محلية ودولية. وأشارت النتائج إلى أن التعلم من خلال العمل يعد وسيلة فعالة لتحويل المعرفة النظرية إلى مهارات عملية تؤهل الأفراد لسوق العمل، وتزيد من فرصهم في الابتكار والإنتاجية. كما خلصت إلى أن دعم أنظمة التعليم التي تدمج بين النظرية والتطبيق يمثل ركيزة مهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وأوصت الدراسة بضرورة تعزيز السياسات التعليمية التي تركز على التعلم القائم على الخبرة، وتوفير بيئات تعليمية تطبيقية بالتعاون مع سوق العمل، وإنشاء شراكات مع مؤسسات الإنتاج لتقديم فرص تدريبية حقيقية للمتعلمين.

- **الدراسات الأجنبية:**

هدفت دراسة (Fack وآخرون، 2022) إلى تحليل الاستثمارات النوعية في التعليم والتدريب داخل الدول الأوروبية، وبيان أثرها على جودة المخرجات التعليمية وتحقيق التنمية المستدامة واعتمدت الدراسة على منهج المقارنة التحليلية بين نظم التعليم في عدد من الدول الأوروبية، وركزت على قضايا التفاوت في الرواتب

بين المعلمين، وحجم الفصول، وتحديات العرض والطلب على المعلمين، ومهارات تكنولوجيا المعلومات لدى المعلمين في التعليم الثانوي. تكونت البيانات من مصادر أوروبية رسمية مثل يورودوك، ومقابلات مع أصحاب القرار والخبراء التربويين، وتحليل سياسات التعليم الوطنية وأظهرت النتائج أن الاستثمار الكمي وحده لا يكفي ما لم يكن مصحوبًا بجودة في التوظيف، والتدريب المستمر للمعلمين، وتوفير بيئة تعليمية محفزة، بالإضافة إلى تفعيل التكنولوجيا. كما بيّنت أن المعلمين الذين يتلقون تدريبًا منتظمًا حول مهارات التعليم الرقمية أكثر قدرة على توظيفها في تحسين الأداء وتوصي الدراسة بوضع خطط استراتيجية للإنفاق النوعي، وضمان المساواة في الموارد والفرص بين المدارس، بالإضافة إلى تعزيز استقلالية المؤسسات التعليمية مع دعمها ماليًا وفنيًا لضمان فعالية الاستثمار.

هدفت دراسة (Subagio وآخرون، 2020) إلى تحليل تأثير التعليم الاستثماري والخبرة الاستثمارية على قرارات الاستثمار، مع اعتبار المعرفة المالية كمتغير وسيط واستخدمت الدراسة المنهج الكمي مستندة إلى تحليل المسار (Path Analysis)، وقد جُمعت البيانات من 229 طالبًا جامعيًا ممن لديهم تجارب استثمارية في السوق المالي. ركزت الدراسة على أربعة متغيرات رئيسية: التعليم الاستثماري، الخبرة الاستثمارية، المعرفة المالية، وقرارات الاستثمار. أشارت النتائج إلى وجود تأثير مباشر قوي للتعليم والخبرة الاستثمارية على قرارات الاستثمار، في حين أن التأثير غير المباشر عبر المعرفة المالية كان أقل تأثيرًا وأكدت النتائج على أهمية بناء برامج تعليمية متخصصة في الاستثمار داخل الجامعات لتعزيز وعي الطلبة الاستثماري، كما أوصت بتوسيع نطاق التثقيف المالي وربطه بالتطبيق العملي وخلصت الدراسة إلى أن المعرفة المالية تلعب دورًا وسيطًا ولكنها ليست العامل الحاسم، مما يشير إلى أن الخبرة المباشرة والتعليم الرسمي أكثر تأثيرًا في اتخاذ قرارات استثمارية مدروسة لدى الشباب.

التعقيب على الدراسات السابقة

أولاً: أوجه التشابه:

تشترك الدراسات، (الجهني، 2025)، (الغامدي، 2025)، (سليمان، 2025)، و(Fack وآخرون، 2022)، مع البحث الحالي في أن التعليم ركيزة أساسية لتحقيق التنمية المستدامة، سواء من خلال الخصخصة، أو القيادة، أو التعلم العملي، أو الاستثمار النوعي في التعليم.

اعتمدت معظم الدراسات على المنهج الوصفي التحليلي، وهو ذاته المستخدم في البحث الحالي، مما يعزز المقارنة في أسلوب الدراسة والتحليل.

هناك تلاقي واضح بين البحث الحالي ودراسات (الجهني، الجويعد، Fack، Subagio) في التركيز على أهمية الاستثمار في التعليم كمحور لتحسين جودة المخرجات وتحقيق الاستدامة المالية والتعليمية.

تشترك معظم الدراسات مع البحث الحالي في التوصية بضرورة مراجعة السياسات التعليمية والتخطيط الاستراتيجي لدعم الاستدامة.

ثانيًا: أوجه الاختلاف:

ركزت دراسة (عشري، 2025) على تنمية مهارات التواصل الشفهي باستخدام المنصات الإلكترونية، وهو تركيز تقني تعليمي خاص، يختلف عن تركيز البحث الحالي على الاستثمار في إدارات التعليم.

دراسة (الغامدي، 2025) ركزت على القيادة الناعمة ورأس المال الاجتماعي، وهي تركز على الجانب الإداري السلوكي وليس المالي الاستثماري كما في البحث الحالي.

دراسة (Subagio وآخرون، 2020) اهتمت بسلوك الأفراد في قراراتهم الاستثمارية، وخاصة الطلاب، وليس بإدارات التعليم كمؤسسات.

ركزت كلاً من دراسة (عشري، Subagio) على طلاب الجامعات بينما ركز البحث الحالي على إدارات التعليم العام.

دراسة (Fack) تناولت نظم تعليمية أوروبية، بينما يركز البحث الحالي على السياق المحلي السعودي.

ويتميز البحث الحالي بتقديم تصور مقترح لتعزيز التنمية المستدامة من خلال الاستثمار في إدارات التعليم، في حين أن معظم الدراسات الأخرى كانت تحليلية تقييمية دون تقديم تصور محدد.

القيمة المضافة للبحث الحالي: يقدم البحث الحالي إضافة نوعية من خلال الربط المباشر بين الاستثمار والتنمية المستدامة داخل إدارات التعليم العام، وليس فقط على مستوى المدارس أو الطلاب أو المناهج.

المبحث الثاني: التنمية المستدامة بإدارات التعليم العام

تعتبر التنمية المستدامة نهجًا شاملًا يهدف إلى تلبية احتياجات الأجيال الحالية دون المساس بقدرة الأجيال المستقبلية على تلبية احتياجاتها، وتلعب إدارات التعليم العام دورًا محوريًا في تحقيق التنمية المستدامة من خلال تطوير سياسات تعليمية تعزز من استدامة الموارد البشرية والمالية، وتكامل المناهج الدراسية مع متطلبات التنمية البيئية والاجتماعية والاقتصادية، وفي هذا السياق يتطلب تحقيق التنمية المستدامة في

التعليم تكامل الجهود بين المؤسسات التعليمية، والجهات الحكومية، والقطاع الخاص لضمان تحقيق الأهداف المرجوة.

تعريف التنمية المستدامة في إدارات التعليم العام:

تُعرّف التنمية المستدامة في إدارات التعليم العام على أنها العملية التي تهدف إلى تعزيز جودة التعليم، وضمان استدامة الموارد المالية والبشرية، وتحقيق التوازن بين الأبعاد البيئية، الاقتصادية، والاجتماعية في العملية التعليمية (اليونسكو، 2022)، وتشمل هذه العملية تبني استراتيجيات تعليمية مبتكرة، وتحسين البنية التحتية للمدارس، وتعزيز ثقافة الاستدامة بين الطلاب والمعلمين.

ووفقًا للبنك الدولي (2023)، فإن التنمية المستدامة في التعليم ترتكز على ثلاثة محاور رئيسية:

1. الاستدامة البيئية: من خلال تطبيق ممارسات صديقة للبيئة في المدارس، مثل تقليل استهلاك الطاقة والمياه.
2. الاستدامة الاقتصادية: من خلال تحسين كفاءة إدارة الموارد المالية في المؤسسات التعليمية.
3. الاستدامة الاجتماعية: من خلال ضمان الوصول العادل إلى التعليم وتعزيز المساواة بين جميع فئات المجتمع.

أهمية التنمية المستدامة في إدارات التعليم العام:

- تعزيز البحث العلمي حول استراتيجيات تحقيق الاستدامة في التعليم، مما يساهم في تطوير سياسات تعليمية أكثر كفاءة وفاعلية (العتيبي، 2021).
- توفير بيانات ومؤشرات تحليلية تسهم في تقييم الأداء التعليمي ومدى تحقيقه لأهداف التنمية المستدامة (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، 2022).
- دعم المناهج الدراسية بموضوعات تتعلق بالتغير المناخي، والطاقة المتجددة، والمسؤولية الاجتماعية، مما يعزز وعي الطلاب بمفاهيم التنمية المستدامة (الحربي، 2020).
- تحسين جودة التعليم من خلال تطبيق سياسات تعليمية قائمة على مبادئ الاستدامة، مما يؤدي إلى بيئة تعليمية أكثر كفاءة (وزارة التعليم، 2023).
- تحقيق التوازن في توزيع الموارد التعليمية بين مختلف المناطق، مما يساهم في تقليل الفجوات التعليمية بين المدن والمناطق الريفية (الموسى، 2021).

- تعزيز دور المدارس كمراكز للتوعية البيئية والاجتماعية، مما يسهم في نشر ثقافة الاستدامة داخل المجتمع (الشمري، 2021).

أهداف تحقيق التنمية المستدامة في إدارات التعليم العام:

تسعى إدارات التعليم العام إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التي تضمن تطبيق مبادئ التنمية المستدامة داخل النظام التعليمي، ومن أبرز هذه الأهداف:

- تعزيز التعليم الشامل والعادل: توفير فرص تعليمية متساوية للجميع، بغض النظر عن الخلفيات الاقتصادية أو الاجتماعية، لضمان عدم ترك أي فئة خارج منظومة التعليم (البنك الدولي، 2023).
- تطوير البنية التحتية التعليمية المستدامة: تحسين المباني المدرسية وتوفير بيئة تعليمية صديقة للبيئة من خلال تطبيق معايير المباني الخضراء، واستخدام مصادر الطاقة المتجددة داخل المدارس (اليونسكو، 2023).
- دمج مفاهيم الاستدامة في المناهج الدراسية: إدراج موضوعات تتعلق بالاقتصاد الأخضر، والمسؤولية الاجتماعية، والاستدامة البيئية في المناهج التعليمية لتعزيز وعي الطلاب بالقضايا البيئية والاجتماعية (وزارة التعليم، 2023).
- تحسين كفاءة إدارة الموارد التعليمية: تطوير استراتيجيات تمويل مبتكرة تضمن استدامة الإنفاق على التعليم، مثل الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وزيادة الاستثمار في التكنولوجيا التعليمية (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، 2022).
- تعزيز الابتكار والتكنولوجيا في التعليم: توظيف التكنولوجيا الرقمية لتحسين جودة التعليم، مثل استخدام التعلم الإلكتروني، والذكاء الاصطناعي في تحليل أداء الطلاب، مما يعزز من كفاءة العملية التعليمية (العتيبي، 2021).

معوقات تحقيق التنمية المستدامة في إدارات التعليم العام:

على الرغم من الجهود المبذولة لتحقيق التنمية المستدامة في التعليم، إلا أن هناك عددًا من التحديات التي تعيق تنفيذ الاستراتيجيات المستدامة بفاعلية، ومن أبرز هذه المعوقات:

- نقص التمويل والموارد المالية: تعاني العديد من إدارات التعليم العام من محدودية الميزانيات المخصصة لتنفيذ مشروعات التنمية المستدامة، مما يؤدي إلى تأخر تطبيق الحلول التعليمية المستدامة (الموسى، 2021).
- عدم تكامل السياسات التعليمية مع خطط التنمية المستدامة: غياب التنسيق بين السياسات التعليمية والخطط الوطنية والإقليمية للتنمية المستدامة يؤدي إلى ضعف تنفيذ المبادرات الداعمة للاستدامة في المدارس (الشمري، 2021).
- ضعف الوعي بأهمية الاستدامة بين المعلمين والطلاب: يُعد نقص الوعي والمعرفة بمفاهيم التنمية المستدامة بين المعلمين والطلاب من العوامل التي تعيق تطبيق هذه المبادئ في البيئة التعليمية (الحربي، 2020).
- تحديات البنية التحتية: عدم توفر بنية تحتية مدرسية حديثة ومتوافقة مع معايير الاستدامة البيئية يُعد من العقبات الرئيسية أمام تحقيق التنمية المستدامة في قطاع التعليم (وزارة التعليم، 2023).
- قلة استخدام التكنولوجيا في التعليم: ضعف توظيف التكنولوجيا الحديثة في العملية التعليمية يحد من إمكانية تحقيق الاستدامة، حيث أن التعليم الرقمي يعد من الأدوات المهمة لتقليل استهلاك الموارد التقليدية مثل الورق والطاقة (اليونسكو، 2023).

الدراسات السابقة

- **الدراسات السعودية:**

هدفت دراسة (العتيبي، 2025) إلى التعرف على أبعاد التنمية المستدامة الواجب تضمينها في مناهج العلوم بالمرحلة المتوسطة في المملكة العربية السعودية، وتقديم تصور تطويري مقترح بناءً على هذه الأبعاد واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لتحليل محتوى كتب العلوم للصفوف الأول، الثاني، والثالث المتوسط، وبلغ عدد الكتب التي تم تحليلها تسعة كتب (ثلاثة لكل صف دراسي) وتكونت أداة الدراسة من استبانة بنيت من أربعة محاور تمثل أبعاد التنمية المستدامة: البعد البيئي، والاجتماعي، والاقتصادي، والتكنولوجي وأشارت نتائج الدراسة إلى أن نسب توافر أبعاد التنمية المستدامة في كتب المرحلة المتوسطة كانت منخفضة جداً، حيث بلغ متوسط النسبة في كتب الصف الأول المتوسط (3.0%)، وفي كتب الصف الثاني المتوسط (2.5%)، وفي الصف الثالث المتوسط (2.6%) وقد أوصت الباحثة بضرورة تطوير مناهج العلوم في ضوء أبعاد التنمية المستدامة، واقترحت تصورًا تطويريًا يتضمن موضوعات تعليمية متناسبة مع

تلك الأبعاد في كل مرحلة من المراحل الثلاث كما أوصت بضرورة تضمين مفاهيم التنمية المستدامة في مناهج المواد الأخرى إلى جانب مادة العلوم، إضافة إلى التوصية بإجراء دراسات مماثلة على مراحل دراسية أخرى، خصوصًا مرحلة التعليم الثانوي، مع تحليل محتوى كتب العلوم الطبيعية فيها وتقديم مقترحات تطويرية مماثلة.

هدفت دراسة (السبيعي، 2025) إلى التعرف على دور حكومة المملكة العربية السعودية في تحفيز الجامعات على التحول نحو اقتصاد المعرفة، من خلال استعراض السياسات والمبادرات التي تدعم هذا التحول واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، واعتمدت على مراجعة الأدبيات والتقارير الرسمية والوثائق المتعلقة بالتحول الوطني ورؤية 2030. تكون مجتمع الدراسة من الجامعات السعودية الرسمية، فيما ركزت العينة على أبرز المبادرات الحكومية ذات العلاقة بتمكين التعليم العالي من الانخراط في اقتصاد المعرفة، مثل برامج الابتعاث، وتمويل البحث العلمي، وإنشاء مراكز الابتكار وأظهرت النتائج أن الحكومة السعودية تبنت استراتيجيات متعددة لتحفيز الجامعات، من أهمها: إطلاق رؤية المملكة 2030 وبرنامج تنمية القدرات البشرية، وتحفيز الجامعات على التحول الرقمي، ودعم البحث والابتكار، وإنشاء شراكات مع القطاع الخاص كما كشفت الدراسة عن التحديات التي تواجه الجامعات في هذا التحول، من بينها ضعف الكوادر البشرية المؤهلة، وضعف البنية التحتية البحثية، والحاجة إلى إعادة هيكلة البرامج التعليمية لتتوافق مع متطلبات سوق العمل القائم على المعرفة وأوصت الدراسة بزيادة الاستثمار في البحث العلمي، وتطوير برامج أكاديمية مرنة تواكب التحولات العالمية، وتعزيز الشراكة بين الجامعات والقطاعات الصناعية، إلى جانب تحسين التشريعات لدعم الابتكار وريادة الأعمال داخل الحرم الجامعي.

هدفت دراسة (الرشيد، 2025) إلى التعرف على مستوى جودة الحياة في ضوء أهداف التنمية المستدامة لرؤية 2030 للمملكة العربية السعودية من وجهة نظر طلاب وطالبات جامعة الجوف المتوقع تخرجهم للعام الجامعي 1444–1445هـ، بالإضافة إلى التعرف على الفروق ذات الدلالة الإحصائية بين استجابات أفراد العينة وفقًا لمتغيري النوع الاجتماعي والتخصص واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، واعتمد على استبانة مكونة من بيانات شخصية وخمسة أبعاد تمثلت في: التعليم وفرص العمل، الخدمات الاجتماعية وتحسين البيئة والمدن، الصحة والرياضة والسلامة العامة، الفنون والتراث والثقافة، الترفيه والسياحة وقد تم تطبيق الأداة بعد التأكد من صدقها وثباتها على عينة مكونة من (744) طالبًا وطالبة من مختلف التخصصات بجامعة الجوف. أظهرت النتائج أن مستوى جودة الحياة من وجهة نظر الطلاب كان مرتفعًا جدًا في جميع الأبعاد، حيث تراوحت المتوسطات الحسابية بين (4.33) و(4.49)، وكان أعلى متوسط

في بعد الثقافة والتراث والفنون. كما أظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) في الأبعاد الثلاثة الأولى لصالح الذكور، وعدم وجود فروق في البعد الرابع، ووجود فروق لصالح الإناث في البعد الخامس. أما من حيث التخصص، فقد ظهرت فروق دالة إحصائيًا لصالح طلاب التخصصات الإنسانية في جميع الأبعاد وأوصت الدراسة بتعزيز بيئة الابتكار والإبداع في الجامعات ورفع جودة التعليم لتحسين فرص العمل، بالإضافة إلى دعم البحث العلمي وربطه بأهداف التنمية المستدامة.

هدفت دراسة (الحسني وآخرون، 2025) إلى قياس فاعلية برنامج تدريبي مقترح قائم على أبعاد التنمية المستدامة في تنمية الأداء التدريسي لدى معلمي الكيمياء بالمرحلة الثانوية في المملكة العربية السعودية واستخدم الباحثون المنهج شبه التجريبي بتصميم المجموعتين (ضابطة وتجريبية) لقياس تأثير البرنامج التدريبي، وقد تم إعداد البرنامج بناءً على أبعاد التنمية المستدامة (البيئية، الاقتصادية، الاجتماعية) وتم تطبيق البرنامج على عينة من معلمي الكيمياء في المرحلة الثانوية بعد التحقق من احتياجاتهم التدريبية، واستخدم الباحثون أدوات مثل بطاقة ملاحظة الأداء التدريسي واختبار تحصيلي. أظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين أداء المجموعة التجريبية والمجموعة الضابطة لصالح المجموعة التجريبية في الأداء التدريسي، مما يدل على فاعلية البرنامج التدريبي المقترح كما أظهرت النتائج تحسنًا ملحوظًا في تطبيق استراتيجيات التدريس التي تدمج مفاهيم التنمية المستدامة وأوصت الدراسة بتعميم البرنامج على بقية المعلمين في مختلف التخصصات، وتضمين مفاهيم التنمية المستدامة في البرامج التدريبية المهنية للمعلمين، وتفعيل دور المشرفين التربويين في دعم وتوجيه المعلمين نحو دمج هذه الأبعاد في ممارساتهم الصفية.

- **الدراسات الأجنبية:**

هدفت دراسة (Yin، 2023) إلى التعرف على أهمية دمج مفاهيم التنمية المستدامة في إدارة مؤسسات التعليم العالي، لمواجهة التحديات المتزايدة في ظل العولمة وتسارع وتيرة التطور المجتمعي واعتمد الباحث المنهج الوصفي التحليلي، واستند إلى تحليل شامل للممارسات الإدارية المعتمدة في الجامعات، مع تسليط الضوء على كيفية التوفيق بين جودة التعليم ومتطلبات الاستدامة في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وأشارت الدراسة إلى أن الإدارة الجامعية المستدامة تتطلب جهودًا تشاركية من جميع مكونات المؤسسة التعليمية، بما في ذلك الإداريين، والأساتذة، والطلاب، حيث يجب العمل على تحسين القدرات، وتبني استراتيجيات إدارة فعالة، وضمان استخدام الموارد بطريقة عقلانية وأظهرت النتائج أن تطبيق مبادئ

التنمية المستدامة في الإدارة يسهم في تعزيز جودة التعليم، ويساعد الجامعات على التكيف مع متغيرات المستقبل، كما يساهم في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية وأوصت الدراسة بضرورة إدخال خطط واضحة تدمج الاستدامة في السياسات الجامعية، وإنشاء وحدات متخصصة لمتابعة تنفيذ الأهداف المستدامة، وتعزيز مشاركة الطلاب في عمليات التخطيط والإدارة، بما يعزز دور الجامعات كمحركات للتنمية المستدامة في المجتمع.

هدفت دراسة (Zwolińska-Glądys وآخرون، 2022) إلى التعرف على وعي الطلاب بالتنمية المستدامة ومدى إدماج أهدافها ضمن المناهج التعليمية، خاصة في التخصصات التقنية، وذلك ضمن مشروع EnAct-SDGs في جامعة AGH للعلوم والتكنولوجيا في كراكوف، بولندا واستخدم الباحثون المنهج الوصفي التحليلي لجمع وتحليل البيانات، حيث تم تطبيق استبانة على طلاب كلية الهندسة المدنية وإدارة الموارد، وغطت الاستبانة عدة متغيرات مثل النوع، والفئة العمرية، والمستوى التعليمي، والتخصص الدراسي. شملت العينة طلابًا من مختلف الدرجات العلمية والمجالات، وركزت الأسئلة على مدى أهمية أهداف التنمية المستدامة (SDGs) في حياتهم الدراسية والمهنية والشخصية وأظهرت النتائج أن هناك إدراكًا متزايدًا بين الطلاب لأهمية التنمية المستدامة، وطالبوا بمزيد من دمج محتوى التنمية المستدامة في المناهج الأكاديمية، مع التركيز على القضايا الاقتصادية والبيئية والاجتماعية. وقد تباينت تقييمات الطلاب لأهمية الأهداف، حيث حاز بعضها على تقييمات مرتفعة من حيث الأثر المتوقع على مستقبلهم المهني والمجتمعي وأوصت الدراسة بضرورة تعديل المناهج الدراسية لتشمل مهارات ومعارف مرتبطة بالتنمية المستدامة، ودعم الابتكار البيئي والاجتماعي والاقتصادي، بما يضمن إعداد خريجين قادرين على التعامل مع تحديات المستقبل كما شددت على أهمية تطوير العملية التعليمية داخل الجامعات بما يتماشى مع متطلبات التنمية المستدامة العالمية.

التعليق على الدراسات السابقة

أولاً: أوجه التشابه:

اتفقت جميع الدراسات، سواء المحلية أو الأجنبية، مع البحث الحالي في أهمية أبعاد التنمية المستدامة (البيئية، الاقتصادية، الاجتماعية، وغيرها) وضرورة دمجها في مختلف مكونات العملية التعليمية.

معظم الدراسات مثل (العتيبي، 2025)، (السبيعي، 2025)، (الرشيد، 2025)، (Yin، 2023)، و(Zwolińska-Glądys وآخرون، 2022)، استخدمت المنهج الوصفي التحليلي، وهو ما يتطابق مع طبيعة البحث الحالي القائم على بناء تصور مقترح.

جميع الدراسات أوصت بتطوير المناهج، أو السياسات الإدارية، أو البيئة الجامعية في ضوء مبادئ الاستدامة، وهذا يتوافق مع توجه البحث الحالي نحو اقتراح تصور لتفعيل الاستثمار في إدارات التعليم العام بما يعزز التنمية المستدامة.

حرصت معظم الدراسات على تقديم مقترحات تطويرية أو تصورات تطبيقية مثلما فعلت دراسة (العتيبي) ودراسة (الحسني وآخرون)، وهو ما يسير عليه هذا البحث أيضًا في تقديم تصور مقترح.

ثانيًا: أوجه الاختلاف:

تختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة من حيث الزاوية الرئيسية للمعالجة؛ إذ تركز على الاستثمار في إدارات التعليم العام كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة، بينما ركزت الدراسات الأخرى على المناهج (العتيبي)، جودة الحياة (الرشيد)، البرامج التدريبية (الحسني)، والتحول المعرفي في الجامعات (السبيعي).

البحث الحالي يتناول إدارات التعليم العام (مرحلة ما قبل الجامعية)، ولكن دراسة كلاً من (Yin، 2023)، و(Zwolińska-Glądys وآخرون، 2022) و(الرشيد، 2025) ركزت على التعليم الجامعي.

يتميز هذا البحث بإدخال البعد الاستثماري والمالي في المجال التعليمي لتحقيق أهداف الاستدامة، وهو بعد لم يتم التركيز عليه في الدراسات السابقة التي اهتمت بمناهج التعليم أو التدريب أو جودة الحياة دون الإشارة إلى الاستثمار كمحور رئيسي.

استخدمت الدراسات السابقة أدوات تحليل المحتوى أو الاستبيانات الطلابية أو البرامج التدريبية، والبحث الحالي يسعى إلى بناء تصور إداري شامل يأخذ بعين الاعتبار الاستثمار كمحفز للتنمية المستدامة.

الفصل الثالث: إجراءات البحث ومنهجه

تمهيد:

يتناول هذا الفصل منهجية البحث والإجراءات التي تم اتباعها لتحقيق أهداف الدراسة، حيث يشمل تحديد منهج البحث المناسب، ووصف مجتمع الدراسة وعينتها، وتوضيح أداة البحث المستخدمة، بالإضافة إلى خطوات تنفيذ البحث والأساليب الإحصائية التي استخدمت في تحليل البيانات.

منهج البحث:

تنتمي هذه الدراسة إلى المنهج الوصفي التحليلي لقدرته على وصف الظواهر المتعلقة بالدراسة، فهو يقوم بوصف وتحليل المعلومات والبيانات التي تم جمعها، ثم يقوم بإعداد التقارير عن هذه الحالة ويعتبر هذا النوع من المناهج من أكثر المناهج استخداماً وأكثرها شمولية.

مجتمع وعينة البحث:

يتكون مجتمع الدراسة الحالية من جميع العاملين بإدارات التعليم العام في مدينة تبوك ونظراً لصعوبة إجراء الحصر الشامل لكافة أفراد مجتمع الدراسة فقد قامت الدراسة باستخدام أسلوب العينات العشوائية وتم نشر الرابط الخاص بالاستبيان على مواقع التواصل الاجتماعي وقد بلغ عدد أفراد عينة الدراسة 399 فرد وهم الذين أجابوا على أسئلة استمارة الاستبيان.

الأساليب الإحصائية:

قام البحث باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS لتحليل بيانات الدراسة من خلال الأساليب الإحصائية التالية:

- معامل الفاكرونباخ لحساب مستوي ثبات أداة الدراسة.
- معامل ارتباط بيرسون لتحديد مستوي الاتساق الداخلي وصدق أداة الدراسة.
- النسب والتكرارات لوصف خصائص عينة الدراسة.
- الوسط الحسابي والانحراف المعياري لوصف مستوي استجابة أفراد عينة الدراسة لعبارات أداة الدراسة.
- معادلة الانحدار الخطي البسيط لقياس الأثر بين متغيرات الدراسة.

أداة الدراسة:

تكونت استمارة الاستبيان من قسمين يتضمن القسم الأول البيانات الشخصية لأفراد عينة الدراسة (النوع، والعمر، والمستوى التعليمي والمسمى الوظيفي وعدد سنوات الخبرة) ويشتمل القسم الثاني على العبارات المتعلقة بمحور الاستثمار ويشتمل على 10 عبارات ومحور التنمية المستدامة ويشتمل على 10 عبارات وتم استخدام مقياس ليكرت ذو الخمس درجات في الإجابة على عبارات الدراسة.

International Journal of Educational Sciences and Arts (IJESA)
Vol. (4), No. (6)
IJESA
June 2025
المجلة الدولية للعلوم التربوية والآداب
الإصدار (4)، العدد (6)

جدول (1): طريقة تصحيح مقياس ليكرت

التدريج	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
الوزن	5	4	3	2	1
قيمة المتوسط الحسابي	5-4.20	4.19 – 3.4	3.39 – 2.60	2.59 – 1.80	1.79 – 1
مستوى درجة التأثير	مرتفع جداً	مرتفع	متوسط	منخفض	منخفض جداً

صدق أداة الدراسة:

تم حساب صدق عبارات استمارة الاستبيان عن طريق تحديد مستوى التجانس الداخلي لأداة الدراسة من خلال حساب معاملات الارتباط بيرسون بين كل عبارة ودرجة العبارة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه العبارة حيث جاءت النتائج كما يلي:

جدول (2): معاملات الارتباط لعبارات أداة الدراسة

العبارة	معامل الارتباط بيرسون	العبارة	معامل الارتباط بيرسون
محور الاستثمار			
1	0.659**	6	0.773**
2	0.747**	7	0.750**
3	0.609**	8	0.655**
4	0.653**	9	0.697**
5	0.679**	10	0.744**
محور التنمية المستدامة			
1	**0.528	6	0.442**
2	**0.484	7	0.648**
3	0.545**	8	0.733**
4	0.535**	9	0.677**
5	0.514**	10	0.606**

ويتبين من الجدول السابق رقم (2) أن جميع قيم معاملات الارتباط بيرسون بين درجة كل عبارة من عبارات أداة الدراسة والدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه العبارة كانت ذات دلالة إحصائية عند مستوي (0.01) وهذا يعني أن ارتفاع مستوي الصدق لعبارات محوري الاستثمار والتنمية المستدامة مما يدل إن أداة الدراسة صالحة للتطبيق لتحقيق أهداف الدراسة.

ثبات أداة الدراسة:

تم حساب ثبات استمارة الاستبيان باستخدام معامل ألفا كرونباخ، وجاءت النتائج كما يلي:

جدول (3): نتائج ثبات أداة الدراسة بأسلوب ألفا كرونباخ

المحور	عدد الفقرات	قيمة ألفا كرو نباخ
الاستثمار	10	0.884
التنمية المستدامة	10	0.757
إجمالي استمارة الاستبيان	20	0.876

يبين جدول (3) نتائج ثبات أداة الدراسة المستخدمة، وتبين أن قيمة معامل الثبات Alpha كانت قيمتها أكبر من 0.7 لجميع محاور استمارة الاستبيان مما يوضح ارتفاع مستوي ثبات الأداة المستخدمة في الدراسة ويؤكد صلاحيتها لتحقيق أغراض وأهداف الدراسة.

خصائص عينة الدراسة:

جدول (4): توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً للخصائص الشخصية

الخاصية	الفئات	العدد	%
النوع	ذكر	239	59.9
	أنثى	160	40.1
العمر	أقل من 30 سنة	99	24.8
	من 30 إلى أقل من 40 سنة	118	29.6
	من 40إلى أقل من 50 سنة	96	24.1
	50 سنة فأكثر	86	21.6
الدرجة العلمية	ثانوي	60	15.0
	بكالوريوس	247	61.9
	دراسات عليا	66	16.5
عدد سنوات الخبرة	أقل من 5 سنوات	74	18.5
	من 5 إلى أقل من 10 سنوات	132	33.1
	من 10 سنوات إلى أقل من 15 سنة	114	28.6
	15 سنة فأكثر	79	19.8
المسمى الوظيفي	كادر تدريس	285	71.4
	كادر إداري	114	28.6

الإجابة عن أسئلة الدراسة

نتائج الإجابة عن السؤال الأول والذي ينص على "ما هو مستوى الاستثمار في التعليم بإدارات التعليم العام في مدينة تبوك؟"

للإجابة عن هذا السؤال تم استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لعبارات محور الاستثمار وللمحور ككل وجاءت النتائج كما يلي:

International Journal of Educational Sciences and Arts (IJESA)
Vol. (4), No. (6)
IJESA
June 2025
المجلة الدولية للعلوم التربوية والآداب
الإصدار (4)، العدد (6)

جدول (5): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والترتيب ومستوي الموافقة على عبارات محور الاستثمار

العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	مستوي الموافقة
تهتم الإدارات التعليمية بتوفير التشريعات والقوانين التي تشجع الاستثمار	3.18	0.94	10	متوسطة
يعمل الاستثمار على توفير أفضل الممارسات التعليمية العالمية	3.40	0.85	5	مرتفعة
يقوم الاستثمار بتوفير الأساليب التكنولوجية الحديثة في الإدارات التعليمية	3.23	0.87	9	متوسطة
يهتم الاستثمار بتوفير البيئة التحتية التعليمية والمرافق الضرورية	3.43	0.84	3	مرتفعة
يعمل الاستثمار على توظيف الأدوات الرقمية في العملية التعليمية	3.44	0.82	2	مرتفعة
يهتم الاستثمار بتطوير المناهج والبرامج التعليمية	3.40	0.82	4	مرتفعة
يهتم الاستثمار بالعمل على تقديم حلول للتحديات التي تواجه الإدارات التعليمية	3.39	0.85	6	متوسطة
يعمل الاستثمار على تقديم المنح والشراكات التعليمية للطلاب والمعلمين الأكفاء	3.31	0.85	8	متوسطة
يهتم الاستثمار بالعمل على دمج منظمات المجتمع المحلي في العملية التعليمية	3.36	0.85	7	متوسطة
يهتم الاستثمار بتوفير البيئة التعليمية المناسبة للطلاب والمعلمين	3.47	0.84	1	مرتفعة
المتوسط	**3.36**	**0.85**	**متوسطة**	

تم ترتيب عبارات محور الاستثمار من حيث درجة الأهمية النسبية (قيمة المتوسط الحسابي الأكبر) من وجهة نظر عينة الدراسة تبين أن عبارة (يهتم الاستثمار بتوفير البيئة التعليمية المناسبة للطلاب والمعلمين) هي أكثر العبارات أهمية بقيمة 3.47 وانحراف معياري 0.84 وبدرجة موافقة مرتفعة بينما كانت العبارة (تهتم الإدارات التعليمية بتوفير التشريعات والقوانين التي تشجع الاستثمار) هي أقل العبارات أهمية بقيمة 3.18 وانحراف معياري 0.94 وبدرجة موافقة متوسطة وعند دراسة عبارات محور الاستثمار تبين أن أربع عبارات في مستوى الموافقة المرتفع وست عبارات في مستوى الموافقة المتوسط مما يوضح وجود مستوى متوسط للاستثمار في التعليم بإدارات التعليم العام في مدينة تبوك من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة حيث بلغت قيمة المتوسط الحسابي 3.36 بانحراف معياري 0.85 وهو ما يجيب عن السؤال الأول للدراسة.

نتائج الإجابة عن السؤال الثاني والذي ينص على "مستوى تحقيق التنمية المستدامة بإدارات التعليم العام في مدينة تبوك؟"

للإجابة عن هذا السؤال تم استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لعبارات محور التنمية المستدامة وللمحور ككل وجاءت النتائج كما يلي:

International Journal of Educational Sciences and Arts (IJESA)
Vol. (4), No. (6)
IJESA
June 2025
المجلة الدولية للعلوم التربوية والآداب
الإصدار (4)، العدد (6)

جدول (6): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والترتيب ومستوي الموافقة على عبارات محور التنمية المستدامة

العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	مستوي الموافقة
تعمل الإدارات التعليمية على تعزيز العدالة والمساواة في العملية التعليمية	3.36	0.88	5	متوسطة
تعمل الإدارات التعليمية على تحسين كفاءة إدارة الموارد المالية في المؤسسات التعليمية	3.36	0.92	7	متوسطة
تهتم الإدارات التعليمية بتطبيق ممارسات صديقة للبيئة في المدارس	3.28	0.87	10	متوسطة
تعمل الإدارات التعليمية على تحقيق التوازن في توزيع الموارد التعليمية بين المدارس	3.39	0.90	3	متوسطة
تهتم الإدارات التعليمية بدعم المناهج الدراسية بموضوعات تساهم في تعزيز وعي الطلاب بمفاهيم التنمية المستدامة	3.41	0.84	2	مرتفعة
تهتم الإدارات التعليمية بتعزيز دور المدارس كمراكز للتوعية البيئية والاجتماعية	3.34	0.83	8	متوسطة
تهتم الإدارات التعليمية بتبني سياسات تعليمية أكثر كفاءة وفاعلية	3.33	0.86	9	متوسطة
تهتم الإدارات التعليمية بالعمل على تحسين المباني المدرسية	3.49	0.81	1	مرتفعة
تهتم الإدارات التعليمية بتوظيف التكنولوجيا الرقمية لتحسين جودة التعليم	3.36	0.87	4	متوسطة
تعمل الإدارات التعليمية على زيادة وعي الطلاب والمعلمين بالقضايا المجتمعية والبيئية	3.36	0.91	6	متوسطة
المتوسط	**3.37**	**0.87**	**متوسطة**	

تم ترتيب عبارات محور التنمية المستدامة من حيث درجة الأهمية النسبية (قيمة المتوسط الحسابي الأكبر) من وجهة نظر عينة الدراسة تبين أن عبارة (تهتم الإدارات التعليمية بالعمل على تحسين المباني المدرسية) هي أكثر العبارات أهمية بقيمة 3.49 وانحراف معياري 0.81 وبدرجة موافقة مرتفعة بينما كانت العبارة (تهتم الإدارات التعليمية بتطبيق ممارسات صديقة للبيئة في المدارس) هي أقل العبارات أهمية بقيمة 3.28 وانحراف معياري 0.87 وبدرجة موافقة متوسطة وعند دراسة عبارات محور التنمية المستدامة تبين أن عبارتين في مستوى الموافقة المرتفع وثماني عبارات في مستوى الموافقة المتوسط مما يوضح وجود مستوى متوسط لتحقيق التنمية المستدامة بإدارات التعليم العام في مدينة تبوك من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة حيث بلغت قيمة المتوسط الحسابي 3.37 بانحراف معياري 0.87 وهو ما يجيب عن السؤال الثاني للدراسة

نتائج الإجابة عن السؤال الثالث والذي ينص على "ما هو أثر الاستثمار في تحقيق التنمية المستدامة بإدارات التعليم العام في مدينة تبوك؟"

للإجابة عن هذا السؤال تم استخدام معادلة الانحدار البسيط وجاءت النتائج كما يلي:

جدول (7): أثر الاستثمار في تحقيق التنمية المستدامة

معامل التأثير (b)	معنوية المتغير التابع (t)	معنوية النموذج (F)	معامل التفسير (R^2)	معامل الارتباط (r)	الدلالة الإحصائية (P-VALUE)
0.421	11.861**	140.688**	0.262	0.512	0.000

يتبين من الجدول (7) معنوية النموذج ككل حيث كانت قيمة (Sig F) = 0.000 وهي قيمة أقل من 0.01 أي أن قيمة F المحسوبة أكبر من قيمة F الجدولية واتضح أن المتغير المستقل (الاستثمار) يفسر 26.2% من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (التنمية المستدامة) وتبين وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين الاستثمار وتحقيق التنمية المستدامة عند مستوي معنوية 0.01 وبلغت قيمة معامل الارتباط 0.512 وكذلك تبين وجود تأثير ذي دلالة إحصائية للاستثمار في تحقيق التنمية المستدامة بإدارات التعليم العام في مدينة تبوك عند مستوى معنوية 0.01 حيث كانت قيمة (Sig t) = 0.000 وهي قيمة أقل من 0.01 أي أن قيمة t المحسوبة أكبر من قيمة t الجدولية وتبين أن كلما ازداد مستوى الاستثمار بمقدار 1 % ازداد مستوى تحقيق التنمية المستدامة بإدارات التعليم العام في مدينة تبوك بمقدار 0.421% وهو ما يجيب عن السؤال الثالث للدراسة.

نتائج الدراسة

- وجود مستوى متوسط للاستثمار في التعليم بإدارات التعليم العام في مدينة تبوك من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة حيث بلغت قيمة المتوسط الحسابي 3.36 بانحراف معياري 0.85 وهو ما يجيب عن السؤال الأول للدراسة.
- وجود مستوى متوسط لتحقيق التنمية المستدامة بإدارات التعليم العام في مدينة تبوك من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة حيث بلغت قيمة المتوسط الحسابي 3.37 بانحراف معياري 0.87 وهو ما يجيب عن السؤال الثاني للدراسة.
- وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين الاستثمار وتحقيق التنمية المستدامة عند مستوى معنوية 0.01 وبلغت قيمة معامل الارتباط 0.512 وكذلك تبين وجود تأثير ذي دلالة إحصائية للاستثمار في تحقيق التنمية المستدامة بإدارات التعليم العام في مدينة تبوك عند مستوى معنوية 0.01 وتبين أن كلما ازداد مستوى الاستثمار بمقدار 1 % ازداد مستوى تحقيق التنمية المستدامة بإدارات التعليم العام في مدينة تبوك بمقدار 0.421% وهو ما يجيب عن السؤال الثالث للدراسة.

التوصيات

- العمل على إصدار وتفعيل التشريعات والقوانين التي تشجع الاستثمار في العملية التعليمية.
- الاهتمام بالعمل على دمج منظمات المجتمع المحلي والمنظمات غير الربحية في العملية التعليمية.

- الاهتمام بتوفير المنح والشراكات التعليمية للطلاب والمعلمين الأكفاء.
- العمل على تطوير استراتيجيات تمويل مبتكرة تساهم في توفير الدعم المالي الكافي والدائم للمدارس والمؤسسات التعليمية.
- الاهتمام بتوفير بيئة تعليمية صديقة للبيئة في المدارس والمؤسسات التعليمية.
- العمل على تعزيز دور المدارس في تعزيز الوعي البيئي والمجتمعي لدى المعلمين والطلاب.
- الاهتمام بدعم توظيف التكنولوجيا الرقمية في العملية التعليمية.

المقترحات

- التوسع في إجراء الدراسات والأبحاث المتعلقة بكيفية تنمية الاستثمار في التعليم في المملكة العربية السعودية وأهم العوامل المؤثرة عليه.
- التوسع في إجراء الدراسات والأبحاث المتعلقة بتحقيق التنمية المستدامة في العملية التعليمية بالمملكة العربية السعودية.

المراجع

- سليمان، أحمد زهير عبدالحكيم (2025). أهمية التعليم والتعلم من خلال العمل في تكوين رأس المال البشري. مجلة بحوث الشرق الأوسط، ع111، ص 89-142.
- الجهني، فيصل بن صالح عيد (2025). الخطة الاستراتيجية لخصخصة التعليم في المملكة العربية السعودية. المجلة الدولية للعلوم التربوية والإنسانية المعاصرة، مج4، ع2، ص 152-158.
- عشري، إيمان سامي حسين (2025). فاعلية استخدام أنشطة البرنامج القائم على منصات التعلم الإلكتروني في تعزيز مهارات الاتصال الشفهي باللغة الإنجليزية لدى طلاب كلية التربية في ضوء النظرية البنائية الاجتماعية. دراسات في المناهج التدريسية، ع265، ص 76-122.
- الغامدي، منال أحمد عبدالرحمن (2025). القيادة الناعمة ودورها في استثمار رأس المال الاجتماعي بمدارس التعليم الثانوي الحكومي. مجلة العلوم التربوية والنفسية، 18(1)، 64-93. DOI:10.71422/1167-018-001-003

- الجويعد، مشاعل صالح؛ والمفيز، خولة عبدالله (2025). تقنيات تحسين كفاءة الإنفاق لتحقيق الاستدامة المالية بوزارة التعليم في المملكة العربية السعودية: نموذج مقترح في ضوء الخبرات العالمية. المجلة العربية للعلوم التربوية والنفسية، 44، 787–840.
- العتيبي، الجوهرة مشعل سهو (2025). مقترح تطويري لمناهج العلوم بالمرحلة المتوسطة في المملكة العربية السعودية في ضوء أبعاد التنمية المستدامة. مجلة العلوم التربوية، جامعة القاهرة -كلية الدراسات العليا للتربية، مج33، ع1، ص ص 37-66.
- السبيعي، فاطمة بنت سعد (2025). دور حكومة المملكة العربية السعودية في تشجيع الجامعات للتحول نحو اقتصاد المعرفة. المجلة العربية للعلوم التربوية والنفسية، المؤسسة العربية للتربية والعلوم والآداب، ع45، ص ص 629-664.
- الحسني، محمد إبراهيم جعدان، الموجي، أماني محمد سعد الدين، أحمد، أميمة محمد عفيفي (2025). فاعلية برنامج تدريبي مقترح قائم على أبعاد التنمية المستدامة لتنمية الأداء التدريسي لدى معلمي الكيمياء بالمرحلة الثانوية بالمملكة العربية السعودية. المجلة الدولية للمناهج والتربية التكنولوجية، جامعة القاهرة -كلية الدراسات العليا للتربية -الجمعية العربية للدراسات المتقدمة في المناهج العلمية، ع32، ص23–83.
- الرشيد، بسام بن فهد زيدان (2025). مستوى جودة الحياة في ضوء أهداف التنمية المستدامة لرؤية 2030 للمملكة العربية السعودية: دراسة استطلاعية لدى طلاب جامعة الجوف المتوقع تخرجهم. مجلة كلية التربية، جامعة بنها -كلية التربية، مج35، ع141، ص513–552.
- عبدالمسيح، عبدالمسيح سمعان(2017). لتنمية المستدامة، المؤتمر العلمي التاسع عشر: التربية العلمية والتنمية المستدامة.
- بخنوش، عبد الكريم (2007). الجهة والاستثمار، المجلة المغربية للاقتصاد والقانون المقارن، ع47.
- الحربي، محمد (2020). التعليم والتنمية المستدامة: التحديات والحلول. الرياض: دار النشر التربوي.
- الحربي، محمد. (2021). أثر الاستثمار في التعليم على التنمية المستدامة في الدول العربية. دار الفكر العربي.
- الراجحي، عبدالعزيز. (2021). دور القطاع الخاص في تمويل التعليم وتعزيز استدامته. مجلة التنمية الاقتصادية.

- السبيعي، عبدالله. (2020). إدارة التمويل التعليمي والاستثمار في المستقبل. جامعة الملك سعود.
- الشمري، فهد (2021). التعليم العام والاستدامة البيئية في المملكة العربية السعودية. جدة: مركز دراسات التنمية.
- العتيبي، خالد (2021). التخطيط الاستراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في التعليم. القاهرة: دار الفكر العربي.
- العتيبي، خالد. (2021). التحديات المالية في التعليم العام واستراتيجيات الاستثمار المستدام. مركز دراسات التعليم.
- العنزي، ناصر. (2021). الاستثمار التكنولوجي في التعليم ودوره في تحقيق التنمية المستدامة. مجلة التعليم الحديث.
- المطيري، فهد. (2022). تجارب الدول العربية في الاستثمار التعليمي وتحقيق التنمية المستدامة. دار النشر الأكاديمي.
- الموسى، عبدالله (2021). إدارة الموارد في قطاع التعليم لتحقيق الاستدامة. عمان: دار اليازوري العلمية.
- وزارة التعليم السعودية (2023). تقرير التنمية المستدامة في التعليم العام. الرياض: وزارة التعليم.
- اليونسكو (2023). التعليم من أجل التنمية المستدامة: تقرير عالمي. باريس: منظمة اليونسكو.

المراجع الأجنبية

- UNESCO. (2022). *Investment in education: A pathway to sustainable development*.
- World Bank. (2022). Financing education for the future: Sustainable investment strategies.
- OECD. (2020). G20/OECD principles of corporate governance.
- IMF. (2021). Global financial stability report.
- Fack, Gabrielle et al. (2022). Investing in our future: Quality Investment in Education and Training. European Commission. DOI:10.2766/45896.
- Subagio, H., Satoto, S.H., & Ediningsih, S.I. (2020). The Effect of Investment Education and Investment Experience on Investment Decision with Financial Knowledge as Intervening

Variable. Russian Journal of Agricultural and Socio-Economic Sciences, 99(3), 143–150. DOI:10.18551/rjoas.2020-03.16.

- Zwolińska-Glądys, Klaudia; Lorenc-Szot, Sylwia; Pomykała, Radosław (2022). Sustainable Development in Education from Students' Perspective—Implementation of Sustainable Development in Curricula. Sustainability, 14(6): 3398. https://doi.org/10.3390/su14063398.
- Yin, Linlin (2023). Sustainable Development in Higher Education Management. Frontiers in Educational Research, 6(31). https://doi.org/10.25236/FER.2023.063130.